



ISSN: (3006-8614)
E-ISSN: (3006-8622)

Journal of Alma'rifa for Humanities

available online at: <https://uomosul.edu.iq/womeneducation/almarifa/>



Justification of Auditory Vocabulary and Its Semantic Root Analogies in Maqayis al-Lugha by Ibn Faris (d. 395 AH)

Anhaar Abdullah Salih Hadid **Idris Sulayman Mustafa**
University of Mosul/ College of Education for women

*Corresponding author: E-mail :

anhaar.23gep90@student.uomosul.edu.iq

dr.idraas@uomosul.edu.iq



0009-0005-4353-754X

Keywords:

Maqayis al-Lugha,
justification,
sense,
hearing,
derivation

ARTICLE INFO

Article history:

Received 26. May.2025

Revised 15. Jun.2025

Accepted 8. Jul.2025

Available online 3.Jan.2026

Email:

almarefaa.ecg@uomosul.edu.iq

A B S T R A C T

It is well known among scholars that Ibn Faris (d. 395 AH), in his dictionary Maqayis al-Lugha, introduced two major linguistic theories: the Theory of Roots, aiming to trace words and meanings to their original biliteral and triliteral forms, and the Theory of Derivation by Abbreviation (naht) for quadriliteral and quinquiliteral roots. These theories marked a unique development in Arabic lexicography, especially the Theory of Etymology (semantic origins), which stands as a significant breakthrough in the study of Arabic. Though the concept of etymological rooting was first mentioned by Abu Bakr Ibn Durayd (d. 321 AH) in Al-Ishtiqaq, it was Ibn Faris who formalized and detailed it, establishing a comprehensive theoretical framework. His name thus became closely tied to the theory. However, Ibn Faris occasionally left certain derivations without linking them to clear roots. This study seeks to address that gap by focusing on auditory-rooted vocabulary in Maqayis al-Lugha. Using analytical and inductive methods, we trace and semantically analyze these terms to connect them to their original roots.

©2026AJHPS, College of Education for women,
University of Mosul.

تحليل ألفاظ حاسة السمع وقياسها على أصولها الدلالية في مقاييس اللغة لابن

فارس (ت395هـ)

أنهار عبدالله صالح حديد إدريس سليمان مصطفى

جامعة الموصل/ كلية التربية للبنات

الخلاصة:

لا يخفى على أي عالم أو باحث أن ما جاء به اللغوي ابن فارس (ت 395هـ) في معجمه (مقاييس اللغة)، من طرحه لنظريتين لغويتين مهمتين، هما: نظرية الأصول؛ أي: تأصيله للألفاظ والمعاني، والمقاييس بالنسبة للمواد الثنائية والثلاثية، ونظريته النحت للمواد الرباعية والخماسية الأصول، لشيء فريد في تاريخ المعجمات العربية، فمن خلال طرحه لهاتين النظريتين أكسب المعجم شهرة واسعة، ولا سيما نظرية التأصيل (نظرية أصول المعاني)؛ إذ هي طفرة فريدة في تاريخ اللغة، وإن كان السبب في وضع فكرة التأصيل يعود لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321هـ)، حين تحدث عنها في كتابه (الاشتقاق)، إلا أن ابن فارس هيكل الفكرة وأرسى قواعدها، وأصلها وفصلها تفصيلاً، فارتبط اسمه بنظرية التأصيل، وقد ترك بعض الاشتقاقات دون رابط يربطها بأصلها، وهنا يأتي دورنا في رد ما تركه ابن فارس إلى الأصل الذي وضعه، فاخترنا في هذا البحث الأصول التي تدرك بحاسة السمع فحسب، وقد اعتمدنا على المنهج التحليلي والاستقرائي، من خلال تتبع الألفاظ التي أوردتها ابن فارس وتركها دون رابط بأصلها؛ فقسّمنا هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين؛ يعنى المبحث الأول بالإطار النظري؛ إذ يتناول تعريفًا بأبرز مفاهيم عنوان البحث، أما المبحث الثاني، فهو مبحث تطبيقي يقوم على تتبع ألفاظ حاسة السمع كما وردت في مقاييس اللغة، ومن ثم بيان معانيها عند العرب وتحليلها تحليلًا دلاليًا يربطها بأصولها التي وضعها ابن فارس.

الكلمات المفتاحية: مقاييس اللغة، تحليل، الحاسة، السمع، الاشتقاق.

المقدمة

تعدّ معاجم اللغة العربية من أهمّ الحُقول المعرفية التي تعكس تطوّر الفكر اللغوي عند العرب، بخاصة في ما يتصل بتأصيل الألفاظ وردها إلى أصولها الدلالية. ويُعدّ ابن فارس (ت 395هـ) من أبرز علماء اللغة الذين أصلوا لفكرة الاشتقاق من منظور نظري قائم على البحث في الجذور والمعاني الأولى، وقد تجلّى ذلك في معجمه الشهير مقاييس اللغة، الذي بسط فيه ما يُعرف بنظرية التأصيل الاشتقائي، وهي النظرية التي تقوم على فكرة وجود أصل دلالي واحد مشترك تتبثق منه مختلف المعاني المتفرعة.

وعلى الرغم من أن فكرة الاشتقاق كانت مطروحة جزئياً عند من سبقه، أمثال ابن دريد (ت 321هـ)، فإن ابن فارس كان السباق في صياغتها بصورة منهجية دقيقة، مما جعله المؤسس

الحَقِيقِيَّ لِهَذَا الْإِتِّجَاهِ فِي التَّأْلِيفِ الْمُعْجَمِيِّ. وَلَعَلَّ مَا يُمَيِّزُ مَنْهَجَهُ هُوَ مُحَاوَلَتُهُ رَدَّ الْأَلْفَاظِ، وَلَوْ تَشَعَّبَتْ مَعَانِيهَا إِلَى أَصْلِ دَلَالِيٍّ مُشْتَرِكٍ، انْطِلَاقًا مِنْ تَصَوُّرٍ أَنَّ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ تَقُومُ عَلَى نِظَامٍ مُحْكَمٍ فِي تَوَلِيدِ الْمَعَانِي مِنَ الْجُدُورِ.

وَقَدْ ضَمَّ هَا الْبَحْثُ قَسْمَيْنِ، الْقَسْمَ الْأَوَّلَ جَعَلْنَاهُ مَدْخَلًا إِلَى الْبَحْثِ، وَقَدْ عُنِيَ بِالْإِطَارِ النَّظْرِيِّ؛ إِذْ يَتَنَاوَلُ تَعْرِيفًا مَخْتَصِرًا لِلتَّعْلِيلِ وَالْقِيَاسِ فِي مَفْهُومِ اللُّغَةِ وَالْإِصْطِلَاحِ، أَمَّا الْقَسْمُ الثَّانِي، فَهُوَ قَسْمٌ تَطْبِيقِيٌّ يَقُومُ عَلَى تَتَبُّعِ أَلْفَاظِ حَاسَةِ السَّمْعِ كَمَا وَرَدَتْ فِي مَقَايِيسِ اللُّغَةِ، وَتَحْلِيلِهَا تَحْلِيلًا دَلَالِيًّا وَرَبَطُهَا بِأُصُولِهَا عَلَى طَرِيقَةِ رَبِطِ ابْنِ فَارِسٍ لِلأَلْفَاظِ بِأُصُولِهَا الْإِشْتِقَاقِيَّةِ، وَفَقًّا لِنَمُودَجِهِ الْمُعْتَمَدِ فِي التَّأْلِيفِ الْمُعْجَمِيِّ.

- مدخل إلى مفهوم التعليل والقياس في اللغة والاصطلاح.

أولاً: التعليل لغةً واصطلاحاً:

1. دلالة التعليل في اللغة:

إِنَّ الْجَذَرَ اللَّغَوِيَّ لِلتَّعْلِيلِ هُوَ (ع ل ل)، وَقَدْ وَرَدَ هَذَا الْجَذْرُ فِي الْمَعْجَمِ الْعَرَبِيِّ بِمَعَانٍ عَدَّةٍ، وَمِنْهَا: "الْعِلَّةُ: الْمَرَضُ، وَصَاحِبُهَا مُعْتَلٌّ [...] وَالْعَلِيلُ: الْمَرِيضُ" (الفراهيدي، 2003، 1/ 88)، وَالْعِلَّةُ أَيْضًا الْإِعَاقَةُ، "يُقَالُ: اعْتَلَّهُ عَنْ كَذَا؛ أَي: اعْتَاقَهُ" (ابن فارس، 1979، 4/ 13)، وَقَدْ تَأْتِي بِمَعْنَى الْجِنَايَةِ، فَيُقَالُ: اعْتَلَّ فُلَانٌ فُلَانًا؛ أَي: تَجَنَّى عَلَيْهِ (ابن منظور، 1999، 11/ 471)، وَالْعِلَّةُ أَيْضًا "حَدَّثَ يَشْغُلُ صَاحِبَهُ عَنْ وَجْهِهِ، كَأَنَّ تِلْكَ الْعِلَّةَ صَارَتْ شُغْلًا ثَانِيًا مَنَعَهُ شُغْلَهُ الْأَوَّلَ" (الجوهرى، 1987، 5/ 1773)، إِذَا فَالتَّعْلِيلُ هُوَ التَّشَاغُلُ، وَهُوَ مَصْدَرُ الْفِعْلِ (عَلَّلَ)، كَقَوْلِهِمْ: عَلَّلَهُ بِالشَّيْءِ؛ أَي: لَهَاهُ بِهِ (الجوهرى، 1987، 5/ 1773)، وَالْعِلَّةُ السَّبَبُ، فَيُقَالُ: هَذَا عِلَّةٌ لِهَذَا؛ أَي: سَبَبٌ لَهُ (ابن سيده، 2000، 1/ 95)، وَلَعَلَّ هَذَا الْمَعْنَى الْأَخِيرَ أَقْرَبُهَا لِمَعْنَى التَّعْلِيلِ، وَقَدْ اسْتَعِيرَ هَذَا الْمَعْنَى (السَّبَبُ) مِنَ الْحَبْلِ الَّذِي يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْمَاءِ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ لِكُلِّ مَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى شَيْءٍ.

2. دلالة التعليل في الاصطلاح:

إِنَّ التَّعْلِيلَ لَا يَخْتَصُّ بِتَاتَا بِلَعْمٍ مُعَيَّنٍ، فَمَتَى مَا ذَكَرَ أَيَّ شَخْصٍ سَبَبًا لظَاهِرَةٍ مُعَيَّنَةٍ، فَحِينَئِذٍ يُسَمَّى ذَلِكَ تَعْلِيلًا، فَالتَّعْلِيلُ مَوْجُودٌ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ، وَالْمَنْطِقِ، وَالْفَلْسَفَةِ، وَالنَّحْوِ، وَاللُّغَةِ، وَالْفِقْهِ... إلخ، فَنَجِدُ أَنَّ التَّعْلِيلَ النَّحْوِيَّ هُوَ: "تَفْسِيرُ افْتِرَاقِيٍّ يُبَيِّنُ عِلَّةَ الْإِعْرَابِ أَوْ الْبِنَاءِ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَعَلَى الْخُصُوصِ وَفَقْ أَصُولِهِ الْعَامَّةِ" (الملخ، 2000، 29)، وَالتَّعْلِيلُ اللَّغَوِيُّ هُوَ: "بَيَانُ سَبَبِ ابْتِدَاعِ الْعَرَبِ ظَاهِرَةَ لُغَوِيَّةً" (الكندي، 2007، 123)، فَهَذِهِ تَعْرِيفَاتٌ مَخْصُوصَةٌ لِكُلِّ عِلْمٍ، أَمَّا التَّعْلِيلُ بِصُورَتِهِ الْعَامَّةِ فَهُوَ: بَيَانُ عِلَّةِ الشَّيْءِ، وَتَقْرِيرُ ثُبُوتِ الْمُؤَثِّرِ لِإِتْبَاتِ الْأَثْرِ" (الجرجاني، 1985، 63).

ثانياً: القياس لغةً واصطلاحاً:

1. دلالة القياس في اللغة:

القياس في معناه اللغوي تقدير الشيء بشيء آخر، فالقياس مصدر قيس، وكذلك هو بمنزلة القدر، يقال: עוד قيس إصبع؛ أي: قدر إصبع، وقاس يقيس، قياساً، والمقياس: المقدر، ويقال: قس هذا بذلك قياساً وقيساً (الفرايدي، 2003، 3/ 446).

2. دلالة القياس في الاصطلاح:

إن القياس كالتعليل لا يختص بعلم مخصوص، فدلالته الاصطلاحية تختلف باختلاف العلم الذي استعمل فيه، فقياس المناطقة غير مماثل لقياس الأصوليين والنحاة واللغويين، فيمكن تعريف القياس عند أهل كل علم على النحو الآتي:

أ. القياس عند المناطقة:

إن القياس متكاً من متكات المنطق، فهو حجة من الحجج التي يعتمد عليها المنطق في إثبات الحقائق، وأول من عرفه الفيلسوف المنطقي أرسطو (ت 322 ق.م) بقوله: "قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء ما آخر من الإضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعية بذاتها" (البدوي، 1980، 1/ 142)؛ أي أنه: أسلوب استدلال يستخدم لاستخلاص نتيجة من مقدمتين أو أكثر. تكونان مرتبطتين منطقياً، أو هو "قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر" (الجرجاني، 1985، 181)، أي إن القياس المنطقي قول إخباري، يستلزم قضيتين أو ما تسمى في المنطق بالمقدمة أو أكثر، ويستلزم التصديق والتسليم بالقضايا الواردة بعض النظر عن صدقها أو كذبها في الواقع. حتى تتحصل النتيجة المنبغاة والمنوية، فإن اختل أحد هذه الاستلزمات سقط القياس، كأن ينكر شخص ولا يسلم بالقضايا؛ حينها يسقط القياس.

ب. القياس في اصطلاح الأصوليين:

يعد القياس المصدر الرابع من مصادر التشريع في الشريعة الإسلامية، وله أهمية بالغة في الدين الإسلامي، وقد اختلف الأصوليون بين مثبت له ومُنكرٍ ولا مُنكر له حقيقة إلا طائفة الظاهريين. ولسنا بصدد هذا الخلاف، فما يهمنا هو إجماعهم حول تعريف جامع للقياس، فالقياس عند مؤيديه هو رد الفرع إلى الأصل، مشاركاً إياه في حكمه الشرعي، لإشترائه معه في علة الحكم (الجويني، 2015، 54).

ج- القياس في اصطلاح النحاة:

لا ريب أن لغة العرب لغة حية، في تطور دائم، وهذا التطور يفرض حتمية القياس لمواكبة ما هو مستجد على قواعد اللغة الثابتة، ويكاد يُجمع النحويون على أن القياس النحوي هو: "الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول" (الرماني، 1969، 38)؛ أي: إن القياس النحوي يستلزم الجمع بين مثلين متناظرين أو متضادين، تربطهما

عَلَاقَةٌ مُشْتَرَكَةٌ، أَوْ هُوَ "حَمْلٌ أَصْلٌ عَلَى فَرْعٍ بِلَعَّةٍ، وَإِجْرَاءٌ حُكْمِ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ" (الأنباري، 2018. 107)، فَأَلْأَصْلُ هُوَ مَا سُمِعَ عَنِ الْعَرَبِ، وَاسْتَنْبَطَ مِنْ قِبَلِ عُلَمَاءِ النَّحْوِ، وَجُعِلَ قَاعِدَةً يُقَاسُ عَلَيْهَا، وَأَمَّا الْفَرْعُ فَهُوَ مَا اسْتُخِدِثَ عَلَى اللَّعَّةِ وَلَمْ يُسْمَعْ عَنِ الْعَرَبِ فَيُقَاسُ عَلَى الْأَصْلِ الْمُشَابِهِ لَهُ، نَحْوَ قِيَاسِ النَّحَاةِ (الصَّحَافَةِ) وَالطَّبَاةِ (وَالْفِلَاذَةِ) (صِنَاعَةُ الْفُولَادِ) وَالْعِدَانَةِ (صِنَاعَةُ الْمَعْدِنِ) وَالْفِلَازَةِ (صِنَاعَةُ الْفِلِزِ) وَهِيَ حِرْفٌ مُسْتَحْدَثَةٌ عَلَى مَا اسْتَنْبَطُوهُ مِمَّا سَمِعُوهُ عَنِ الْعَرَبِ فِي الْمَهَنِ: (تِجَارَةٌ) وَ(حِيَآكَةٌ) وَ(زِرَاعَةٌ)

– تحليل ألفاظ حاسة السمع وقياسها على أصولها الدلالية

1. (ج ل)

وَضَعَ ابْنُ فَارِسٍ لِهَذِهِ الْمَادَّةِ ثَلَاثَةَ أَصُولٍ، قَائِلًا: "النَّجِيمُ وَاللَّامُ أَصُولٌ ثَلَاثَةٌ: جَلَّ الشَّيْءُ: عَظْمٌ [...] وَالْأَصْلُ الثَّانِي شَيْءٌ يَشْمَلُ شَيْئًا [...] وَالْأَصْلُ الثَّلَاثُ مِنَ الصَّوْتِ" (ابن فارس، 1979، 417 / 1)، فَأَمَّا الْأَصْلَانِ الْأَوَّلَانِ أَسْمَاءٌ مَعَانٍ، وَالْأَصْلُ الثَّلَاثُ هُوَ الَّذِي يَعْغِبُنَا؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ ذَاتٌ يُدْرِكُ بِحَاسَةِ السَّمْعِ، وَقَدْ أَتَى ابْنَ فَارِسٍ لِلْأَصْلِ الثَّلَاثِ بِتِسْعَةِ اسْتِثْقَاقَاتٍ، وَهِيَ: (مُجَلِّجٌ، وَالْجُلُّجُلُ، وَجَلَجَلْتُ، وَجُلْجُلَانٌ، وَيَتَجَلَّجَلُ، وَالْجُلُّ، وَالْجَلِيلُ، وَالْمَجَلَّةُ، وَالْجُلَّةُ) وَقَدْ عُلِّلَ اسْتِثْقَاقًا وَاحِدًا مِنْ بَيْنِ هَذِهِ الاسْتِثْقَاقَاتِ، فَقَدْ ذَكَرَ أَنَّ قَوْلَهُمْ: (سَحَابٌ مُجَلِّجٌ) يُقَالُ لِلْسَحَابِ إِذَا صَوَّتَ (ابن فارس، 1979، 418 / 1).

وَقَدْ تَرَكَ ثَمَانِيَةَ اسْتِثْقَاقَاتٍ دُونَ بَيَانِ وَجْهِ الْقِيَاسِ فِيهَا، وَهِيَ: (الْجُلُّجُلُ، وَجَلَجَلْتُ، وَجُلْجُلَانٌ، وَيَتَجَلَّجَلُ، الْجُلُّ، وَالْجَلِيلُ، وَالْمَجَلَّةُ، وَالْجُلَّةُ) فَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْجُلُّجُلُ مُسْتَوْقٌ مِنْ (مُجَلِّجٌ) وَجَلَجَلْتُ الشَّيْءَ فِي يَدِي، إِذَا خَلَطْتُهُ ثُمَّ صَرَبْتُهُ، وَيَحْمَلُ عَلَيْهِ جُلْجُلَانُ السَّمْسِمِ؛ لِأَنَّهُ يَتَجَلَّجَلُ فِي سِنْفِهِ، إِذَا يَبَسَ، وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ قَوْلُهُمْ: أَصَبْتُ جُلْجُلَانَ قَلْبِهِ؛ أَي: حَبَبَةً قَلْبِهِ، وَكَذَا الْجُلُّ قَصَبُ الزَّرْعِ؛ لِأَنَّ الرِّيحَ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ جَلَجَلَتْهُ، وَأَيْضًا الْجَلِيلُ وَهُوَ الثَّمَامُ، وَمِمَّا شَدَّ عَنِ الْأَصْلِ الْمَجَلَّةُ وَهِيَ الصَّحِيفَةُ، وَكَذَلِكَ الْجُلَّةُ الْبَعْرُ (ابن فارس، 1979، 418 / 1)، وَعَدَمُ اعْتِدَادِنَا بِمَا ذَكَرَهُ تَعْلِيلًا؛ ذَلِكَ أَنَّهُ حَمَلَ بَعْضُ هَذِهِ الاسْتِثْقَاقَاتِ عَلَى مَعْنَى الْحَرَكَةِ، وَحَمَلَ الْبَعْضُ الْآخَرَ تَشْبِيهًا عَلَى حَبِّ السَّمْسِمِ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْكَرَ أَنَّ الْأَصْلَ يَدُلُّ عَلَى صَوْتٍ وَحَرَكَةٍ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَنَا أَنَّ الْأَصْلَ يَدُلُّ عَلَى صَوْتٍ نَاتِجٍ عَنْ حَرَكَةٍ، فَزَيَّ أَنْهُ لَا يُقَالُ لِكُلِّ صَوْتٍ مُجَلِّجٌ، إِلَّا إِذَا كَانَ صَادِرًا عَنْ حَرَكَةٍ، فَيُقَالُ حِينَئِذٍ: "جَلَجَلْتُ الشَّيْءَ جَلَجَلَةً، إِذَا حَرَكْتُهُ حَتَّى يَكُونَ لِلْحَرَكَةِ صَوْتٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ تَحَرَّكَ فَقَدْ تَجَلَّجَلُ، وَسَمِعْنَا جَلَجَلَةَ السَّبْعِ، وَهِيَ حَرَكَتُهُ" (الأزهري، 2001، 262 / 10).

وَمِنْ الاسْتِثْقَاقَاتِ الَّتِي مَرَدَّهَا إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى صَوْتٍ نَاتِجٍ عَنْ حَرَكَةٍ، (الْجُلُّجُلُ) وَهُوَ الْجَرَسُ الصَّغِيرُ يُعَلَّقُ بِعُنُقِ الدَّابَّةِ، أَوْ رِجْلِ الصَّبِيِّ يُصَوِّتُ (المطرزي، 1979، 154 / 1)، وَيُسَمَّى صَوْتُهُ الْجَلَجَلَةَ، وَجَمْعُ الْجُلُّجُلِ جَلَجَلُ (الجوهري، 1987، 1659 / 4)، وَوَجْهُ الْقِيَاسِ فِيهِ أَنَّهُ سُمِّيَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ صَوْتَهُ نَاتِجٌ عَنْ حَرَكَةٍ، إِذْ إِنَّ الرَّمْزِيمَ الَّذِي وَسَطَ الْجُلُّجُلِ يَتَحَرَّكُ فَيَصُكُّ

جُذْرَانِ الْجَرَسِ الْجُجُلِ - (الشيباني، 1974، 2 / 71) فَيَصْدُرُ الصَّوْتُ، قَالَ رُوبَةُ
(الشيباني، 1974، 2 / 71) [الرجز]:

كَمَا يَصُكُّ الْجُجُلُ الرَّمَزِيمَا

وَأَمَّا الْأَشْتِقَاقُ (جَلَجَلْتُ) فَهُوَ فِعْلٌ مَاضٍ، وَجَلَجَلْتُ الشَّيْءَ جَلَجَلَةً؛ أَي: حَرَكْتُهُ وَخَلَطْتُهُ
بَعْضُهُ بِبَعْضٍ (ابن الحداد، 1975، 1 / 195)، وَهُوَ مِنَ النَّبَابِ؛ لِأَنَّ الْجَلَجَلَةَ هِيَ الْحَرَكَةُ الَّتِي
تُصْدِرُ صَوْتًا، وَكُلُّ شَيْءٍ تَحَرَّكَ يُقَالُ إِنَّهُ تَجَلَجَلَ وَجَلَجَلَتِ السَّبْعُ، أَي: حَرَكْتُهُ (الأزهري، 2001،
10 / 262)، فَهَذِهِ الْحَرَكَةُ تَصْدُرُ صَوْتًا.

وَأَمَّا (جُلْجُلَانٌ) فَقَدْ أوردَها ابنُ فَارِسٍ بِالرَّسْمِ نَفْسِهِ وَالتَّشْكِيلِ لِمَعْنَيْنِ، هُمَا: حَبُّ السَّمْسِمِ،
وَحَبَّةُ الْقَلْبِ، وَالرَّاحِجُ أَنَّهُمَا يُكْتَبَانِ بِرِسْمٍ وَاحِدٍ وَتَشْكِيلٍ مُخْتَلَفٍ، فَ"الْجُلْجُلَانُ، بِضَمِّ الْجِيمَيْنِ، حَبَّةُ
الْقَلْبِ، يُقَالُ: أَصَبْتُ جُلْجُلَانَ قَلْبِهِ، وَالْجُلْجُلَانُ، بِفَتْحِ الثَّانِيَةِ: تَمُرُ الْكُزْبَرَةِ، وَقَالَ أَبُو الْعَوْتِ: هُوَ
السَّمْسِمُ فِي قِشْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْصَدَ" (الصفدي، 1987، 214)، وَكِلَا الْأَشْتِقَاقَيْنِ مِنَ النَّبَابِ،
فَالْجُلْجُلَانُ سُمِّيَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَتَجَلَجَلُ يَتَحَرَّكُ فِي سِنْفِهِ إِذَا بَيَسَ، فَيَصْدِرُ صَوْتًا، وَأَمَّا الْجُلْجُلَانُ
فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْجُلْجُلَانِ؛ ذَاكَ أَنَّهُمْ شَبَّهُوا حَبَّةَ الْقَلْبِ بِحَبِّ السَّمْسِمِ أَوْ مِنْ حَبِّ النَّبَاتِ بِصُورَةٍ
عَامَّةٍ، فَالْمَحَبَّةُ مَأْخُودَةٌ مِنَ الْحَبِّ، وَقَدْ اسْتُعِيرَ لِحَبَّةِ الْقَلْبِ (البيضاوي، 1997، 1 / 117)، وَحَبَّةُ
الْقَلْبِ وَسَطُهُ، وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا الْبَسَاطَةُ وَالصَّغَرُ (القونوي، 2001، 4 / 411).

وَأَمَّا الْأَشْتِقَاقُ (الْجَلُّ/ الْجَلُّ/ الْجَلُّ) فَهِيَ مِنَ الْأَشْتِقَاقَاتِ مُثَلَّثَةٌ الْفَاءِ الَّتِي آتَى بِهَا ابْنُ فَارِسٍ
فِي مُعْجَمِهِ، وَ(الْجَلُّ/ الْجَلُّ/ الْجَلُّ) قَصَبُ الزَّرْعِ إِذَا حُصِدَ وَجُدَّ سُنْبُلُهُ (ابن السكيت، 2002، 32؛
الفراهيدي، 2003، 1/254)، وَهُوَ مِنَ النَّبَابِ؛ ذَلِكَ لِأَنَّ الرِّيحَ إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ جَلَجَلْتُهُ جَلَجَلَةً؛ أَي:
حَرَكْتُهُ فَأَصْدَرَتْ حَرَكْتَهُ صَوْتًا (ابن فارس، 1979، 1 / 419).

وَ(الْجَلِيلُ) ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ؛ أَي: إِنَّهُ الْكَلَأُ، وَهُوَ النَّمَامُ (ابن دريد، 1991، 314؛
الفراهيدي، 2003، 1/254)، وَاحِدَتُهُ جَلِيلَةٌ وَجَمْعُهُ الْأَجَلَّةُ (الفراهيدي، 2003، 1/254)، وَهُوَ
مَحْمُولٌ عَلَى الْجَلِّ؛ أَي: إِنَّهُ كَمَا الْجَلُّ إِذَا وَقَعَتْ الرِّيحُ فِيهِ حَرَكْتُهُ فَأَصْدَرَ صَوْتًا.

وَمِمَّا عَدَّهُ شَاذًا عَنِ الْأَصْلِ (الْمَجَلَّةُ، الْجَلَّةُ) فَأَمَّا (الْمَجَلَّةُ) فَهِيَ الصَّحِيفَةُ تَحْتَوِي عَلَى
أَشْيَاءَ جَلِيلَةٍ مِنَ الْحِكْمِ، وَكُلَّ كِتَابٍ أَوْ كِرَاسَةٍ يُسَمَّى مَجَلَّةً (ابن السكيت، 2002، 4 / 120)،
وَجَمْعُهَا مَجَالٌ (ابن دريد، 1987، 1/492)، وَقَدْ عَدَّ ابْنُ فَارِسٍ هَذَا الْأَشْتِقَاقَ شَاذًا عَنِ الْأَصْلِ،
وَرَجَّحَ اِحْتِمَالِيَّةَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَصْلِ الْأَوَّلِ الَّذِي يُدَلُّ عَلَى الْعَظَمَةِ؛ لِأَنَّهَا تَحْتَوِي عَلَى حِكْمٍ عَظِيمَةٍ،
بَيِّنٌ أَنَّهُ مَا لَبِثَ أَنْ نَفَى هَذِهِ الْاِحْتِمَالِيَّةَ، مُعَلِّطًا وَمُعَالِطًا الْإِمَامَ ابْنَ دَرِيدٍ، حَيْثُ رَأَى كَمَا الْفَرَاهِيدِيُّ
أَنَّ أَصْلَ الْمَجَلَّةِ مِنَ الْجَذْرِ (م ج ل) وَلَيْسَ مِنَ الْجَذْرِ (ج ل)؛ إِذْ صَرَّحَ قَائِلًا: "وَعَلَّطَ ابْنُ دُرَيْدٍ فِي
هَذَا الْبِنَاءِ فِي مَوْضِعَيْنِ: ذَكَرَ أَنَّ الْمَاجِلَ: مُسْتَنْقَعُ الْمَاءِ، وَهَذَا مِنْ بَابِ (أَجَلُّ)، وَذَكَرَ أَنَّ الْمَجَلَّةَ:
الصَّحِيفَةُ، هُوَ مِنْ (جَلُّ)" (ابن فارس، 1979، 5 / 299)، وَعَدَمُ تَصَحُّحِهِ لِلْمَعْلُومَةِ فِي حِينِهَا

وتركه لها في المادة (ج ل)؛ يعود لكونه كثير التأليف، فكان يكتب دون مراجعة لما يكتب، فقيل: إن أبا الحسين ابن فارس، لما كان بقزوين، يصنف في كل ليلة جمعة كتابا، يبيعه يوم الجمعة قبل الصلاة، ويتصدق بثمنه، فكان هذا دأبه" (ابن الصلاح، 1992، 2/ 657)، ولعل هذا سبب تركه لمعلومة في معجمه ما عاد يفتتح بصحتها.

وأما (الجلّة) فقد عدها ابن فارس شاذة، ولكن يمكن ردها للباب الأول (جل الشيء: عظم)، فالجلّة "البعر، وهو يجتله؛ أي: يلتقطه" (الفراهيدي، 2003، 4/ 120)؛ ولعلها سميت كذلك؛ لصغر حجمها مقارنة بصخامة جسد الإبل وعظمه؛ أي: إنه صار يستعمل في المعاني المضادة؛ إذ إن الجليل "موضوعه للجسم العظيم الغليظ، والمراعاة معنى الغلظ فيه فويل بالذقيق، وفويل العظيم بالصغير، فقيل: جليل وذقيق، وعظيم وصغير" (الأصفهاني، 1997، 198)، وهو بهذا من باب الأصل الأول.

2. (ح س)

قيد ابن فارس هذه المادة بأصلين، ونص على ذلك قائلا: "الحاء والسين أصلان، فالأول: غلبة الشيء بقتل أو غيره، والثاني: حكاية صوت عند توجع وشبهه" (ابن فارس، 1979، 2/ 9)، فأما الأصل الأول فهو اسم معنى، والأصل الثاني اسم ذات يُدرك بحاسة السمع، والثاني من هذين الأصلين هو الذي يعيننا، وقد أتى له بسنة اشتقاقات، هي: (حس، وحسنت، وأحس، والحس، وانحست، والحساس) فعمل اثنين من هذه الاشتقاقات، وهما: (حس، الحس)؛ إذ ذهب إلى أن حس كلمة تُقال عند التوجع، فربط هذا الاشتقاق بالصوت الصادر عند التوجع، ثم ربط الاشتقاق الثاني بالتوجع ذاته فذكر أن الحس وجع يأخذ المرأة عند الولادة (ابن فارس، 1979، 2/ 10).

وقد ترك أربعة اشتقاقات دون تعليل، وهي: (حسنت، وأحس، وانحست، والحساس) فأتى بشرح وبيان لمعانيها دون بيان وجه القياس فيها؛ إذ ذكر أن قول القائل: حسنت له فأنا أحس؛ ذلك إذا رق له، وكان قلبه ألم شفقة عليه، ويقال: انحست أسنانه، إذا انقلعت، وأما الحساس فيحمل معنيين، الأول: سوء الخلق، والثاني: الشؤم (ابن فارس، 1979، 2/ 10).

وهذه الاشتقاقات من الباب أو محمولة عليه، فالاشتقاق الأولان (حسنت وأحس) من الباب؛ ذلك أنهما بمعنى واحد، وهو التوجع رقة لشخص، ولا يكون ذلك إلا أن يكون بينهما رجم فيرق له؛ أي: يشتكي له ويتوجع، ويقال أيضا: إني لأجد حسا من وجع (الأزهري، 2001، 3/ 262)، ووجه القياس أن ذلك الإحساس يسبب وجعا في القلب.

وأما الاشتقاق (انحست) فيعني التساقت، يقال: انحست أسنانه: تساقطت وتحاتت، والحس والاحتساس في كل شيء إلا يترك في المكان شيء منه" (ابن سيده، 2000، 2/ 497)، ورأى أهل اللغة في تعليل هذا الاشتقاق احتمالين، هما:

1. أن الانحساس هو الانقلاع والتحات (الجوهري، 1987. 3 / 918)، ولا يكون ذلك إلا بوجع؛ ذلك أن انحساس السن من أصله يسبب وجعاً، خلافاً لسقوطه من تلقاء ذاته.
2. أن الحس هو استئصال الشيء من أصله، قال الله تعالى: ﴿إِذْ تَحْسُونَهُمْ﴾ [آل عمران: 152]؛ أي: تستأصلونهم قتلاً بالسيف (أبو عبيدة، 1954، 1 / 73)، وبهذا يكون استئصال الأسنان محمولاً على الاستئصال قتلاً؛ لأن الأصل في الاستئصال القطع وعدم إبقاء أي أصل له (الفراهيدي، 2003، 1 / 450) كذلك انحساس الاسنان لا يبقى لها أي أصل، فيخرج بهذا من الأصل الثاني، ويخرج ضمن فقرات الأصل الأول.
- غير أننا نرجح ونميل للاختمال الأول؛ لأن الانحساس يصحبه صوت توجع، وهذا الذي يدور حوله بحثنا.

وأما الاشتقاق (الحساس) فقد أوردته ابن فارس بمعنيين، فأما المعنى الأول فهو "المشاركة وسوء الخلق" (الأنباري، الزاهر في معاني كلمات الناس، 1992، 1 / 7)، ومرجح أن يكون هذا الاشتقاق من الأصل الأول الذي أوردته ابن فارس؛ ذلك أن سوء الخلق يستأصل جميع الخصال الحسنة من أصلها، أو أن يكون محمولاً على انحساس الأسنان وهو تساقطها من غير أن يبقى في مكانها أثر لها.

وأما المعنى الثاني فهو الشؤم والنكد (القالبي، 1926، 1 / 176)، وكذلك هو "من قولهم حسهم إذا استأصلهم" (أبو زيد الأنصاري، 1981، 480)؛ أي: إنّه من الأصل الأول الذي ذكره ابن فارس؛ ذلك لأنه يذهب بالخير ويستأصله فلا يبقى له أي أثر (ابن فارس، 1979، 2 / 10).

3. (خ ن)

وضع ابن فارس لهذه المادة أصلاً واحداً، وحد معناه بالصوت، قائلاً: "الخاء والنون أصل واحد، وهو حكاية شيء من الأصوات بصغف" (ابن فارس، 1979، 2 / 157)، ثم أتى له بسبعة اشتقاقات، وهي: (خن، وخنيناً، والخنخنة، والخنان، والخنه، والخنين، والمخنة) ثم قيد هذا الصوت بالبكاء، إذ ذكر أن الأصل فيه البكاء، وبناءً عليه قد علل اشتقاقين فقط هما: (خن وخنيناً)، فذكر أن قولهم: خن خنيناً تعني بكى بكاءً (ابن فارس، 1979، 2 / 157).

وأما التي تركها دون قياس، فهي خمسة اشتقاقات، وهي: (الخنخنة، والخنان، والخنه، والخنين، والمخنة) حيث ذكر أن الخنخنة هي أن لا يبين الشخص الكلام، وأما الخنان في الإبل فهو داء كالزكام في الناس، والخنه كالغنة، ويقال للضحك الحفي: الخنين وأما المخنة فهي الأنف، سمي كذلك لأنه موضع الخنة، وهي الغنة، ويقال وطى مخنته؛ أي: أدله، كأنه وضع رجليه على أنفه (ابن فارس، 1979، 2 / 157).

غير أننا نذهب إلى غير ما ذهب إليه ابن فارس في قوله إن خن تدل على الصوت الضعيف والأصل فيه هو البكاء، إذ نرى أن الأصل يدل على الأنف، فالخن والمخنة: الأنف

(الجوهري، 1987. 5 / 2109)، فهذا هو الأصل وإليه نردّ الاشتقاقات وفروعها، ذلك أن الأولوية في الاشتقاق بين المرئي والمسموع تكون للمرئي، إذ نصّ ابن فارس أساساً على أن الأصوات وحكايتها لا تقاس ولا يقاس عليها (ابن فارس، 1979، 1 / 32، 1 / 33، 1 / 167، 1 / 185، 2 / 261، 2 / 262، 1 / 492)، وبناءً عليه سنردّ الاشتقاقات وفروعها إلى الأصل الذي ذكرناه. فأمّا الاشتقاق الأول (الخنخة) فهو أن يتكلم الرجل من أنفه فلا يبين كلامه (الأزهري، 2001، 7 / 5؛ الفراهيدي، 2003، 1 / 450؛ الأزهري، 2001، 7 / 5)، ووجه القياس في تسمية الكلام غير المبين الخنخة؛ لأنّ الكلام خارج من الأنف؛ أي: إن أغلب حروف الكلام مصحوبة بغنة؛ حتى أنه عسر فهمه.

وأما (الخنان) فهو داءٌ يُصيبُ الإبلَ في أنفها وهو كالزكام للناس (الفارابي، 2003، 3 / 86)، يتسبب عنه سيلان الفحيح من المنخرين، والدموع من العينين (ابن فارس، 1979، 2 / 157)، وهو من الباب؛ لأنه علةٌ تُصيبُ الأنف.

وأما (الخنّة) فهي كالعنّة صوتٌ صادرٌ من اللهاة والأنف، وأكثها أشدّ منها (المبرد، 1997، 2 / 164)، فكان الكلام يرجع إلى الأنف والحياشيم (الفراهيدي، 2003، 1 / 450)، وعلّة الاشتقاق من الأصل الدلالي وارتباطه به؛ أنه صوتٌ أنفيٌ يخرج من الأنف.

وأما اشتقاق (الخنين) فلأنه صوتُ البكاء من الأنف، وكذلك صوتُ الضحك الخفي من الأنف (الجوهري، 1987. 5 / 2109)، وهذا من دقة العرب في الوصف، فلا يسمّى البكاء خنياً إلا إذا كان خارجاً من الأنف، فإذا كان خارجاً من الصدر سميّ البكاء خنياً (ابن قرقول، 2012، 1 / 624)، وبناءً على هذا يكون الاشتقاق من الباب لأنّ مخرجه الأنف.

وأما الاشتقاق الأخير (المخنة) فهو الأنف (الجوهري، 1987. 5 / 2109)، وقد علّل ابن فارس هذا الاشتقاق بقوله: "المخنة الأنف، فإن كان كذاً فلأنه موضعُ الخنة، وهي العنّة، ويقال وطى مخنته؛ أي: أدلّه، كأنه وضع رجله على أنفه" (ابن فارس، 1979، 2 / 157)، وتؤيد ابن فارس فيما ذهب إليه، ولا نتفق معه في جزئية تسمية الأنف بالخنّة نسبة للصوت، بل سمي الصوتُ الخنّة نسبةً إلى مخرجه من الأنف.

4. (ر ز م)

وضع ابن فارس لهذه المادة أصلين متقاربين، ونصّ على ذلك بقوله: "الراء والراء والميم أصلان متقاربان، أحدهما: جمع الشيء وضّم بعضه إلى بعضٍ تباعاً، والآخر: صوتٌ يتابع؛ فلذلك قلنا: إنهما متقاربان" (ابن فارس، 1979، 2 / 389)، فأمّا الأصل الأول فهو اسمٌ معنويٌّ، وأمّا الثاني فهو اسمٌ ذاتيٌّ، يُدرك بحاسة السمع، وقد أتى له بخمسة اشتقاقات، هي: (الإرزام، وأرزمت، ورزمه، والرّزيم، والمرزمان) وقد علّل وجه القياس في هذه الاشتقاقات، باستثناء الاشتقاق الأخير، فقد قال: إن الإرزام هو صوت الرعد، وحنين الناقّة في رُعائها، وهذا الصوت لا

يَكُونُ إِلَّا بِمُتَابَعَةٍ، وَهَذَا هُوَ الْقِيَّاسُ، وَيُقَالُ: لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ مَا أَرَزَمْتُ أَمْ حَائِلٌ، فَالْحَائِلُ: الْأُنْتَى مِنْ وِلْدِ النَّاقَةِ، وَأَرَزَمْتُ: رَعَتُ، وَرَزَمَةُ السَّبَاعِ: أَصْوَاتُهَا، وَالرَّزِيمُ: زَنْبُرُ الْأُسْدِ، وَمِمَّا شَدَّ عَنِ الْبَابِ الْمِرْزَمَانُ: وَهُمَا نَجْمَانِ (ابن فارس، 1979، 2/ 389)، فَقَوْلُهُ: (شَدَّ عَنِ الْبَابِ)، يُدَلُّ عَلَى أَنَّهُ لَرُبَّمَا هُنَاكَ صِلَةٌ تَصِلُهُ بِالْبَابِ وَإِلَّا فَقَالَ شَدَّ عَنِ الْأَصْلَيْنِ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَنَا أَنَّهُ مَقْبُولٌ عَلَى لَفْظِ الْإِتْبَاعِ فِي الْأَصْلَيْنِ، فَالْمِرْزَمَانُ كَوَكَبَانِ مِنْ كَوَاكِبِ الْجُوزَاءِ، أَحَدُهُمَا كَوَكَبٌ أَحْمَرٌ صَغِيرٌ، يُقَالُ لَهُ: مِرْزَمُ الدَّرَاعِ، وَالْآخَرُ كَوَكَبٌ مَعَ الشَّعْرَى، يُقَالُ لَهُ: مِرْزَمُ الْعُبُورِ، وَقِيلَ فِيهِ أَنْ سُهَيْلًا وَالشَّعْرِيَيْنِ كَانَتَا مُجْتَمِعَةً، فَأَنْحَدَرَ سُهَيْلٌ فَصَارَ يَمَانِيًا وَتَبِعَتْهُ الْعُبُورُ، فَعَبَّرَتْ الْمَجْرَةَ وَأَقَامَتْ الْغَمِيصَاءَ، وَأَمَّا الشَّعْرِيَانِ فَتَتَحَادِيَانِ، وَالْمِرْزَمَانُ يَتَحَادِيَانِ مَعَهُمَا، إِلَّا أَنْ مِرْزَمَ الدَّرَاعِ فِي أَحْيَانٍ يَنْزِلُ بِهِ الْقَمَرُ، خِلَافًا لِمِرْزَمِ الْعُبُورِ، الَّذِي لَا يُعَدُّ مِنْ مَنَازِلِ الْقَمَرِ (ابن قتيبة، الأنواء في مواسم العرب، 1988، 53)، وَوَجْهُ الْقِيَّاسِ فِي تَسْمِيَّتِهِمَا بِ(الْمِرْزَمَانِ) عَلَى الْحِكَايَةِ؛ لِأَنَّ الْعُبُورَ يَتَّبِعُ النَّجْمَ كَفَّ الْكَلْبِ، وَالشَّعْرَى يَتَّبِعُ نُجُومًا أُخْرَى، قَالَ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِ (الشَّعْرَى) فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشَّعْرَى﴾ (سورة النجم، الآية: 49) أَنَّهُ مِرْزَمُ الْجُوزَاءِ؛ أَي: النَّجْمِ الَّذِي يَتَّبِعُ الْجُوزَاءَ (الطَّبْرِيُّ، 2001، 22/ 86)، وَقَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ الرَّازِي (ت 376هـ): "وَيُسَمَّى النَّيِّرُ الْعَظِيمُ مَنَكِبُ الْجُوزَاءِ، وَيَدُ الْجُوزَاءِ أَيْضًا، وَرُوي عَنْهُمْ مِرْزَمُ الْجُوزَاءِ، وَذَلِكَ غَلَطٌ؛ لِأَنَّ مِنْ عَادَاتِهِمْ أَنْ يُسَمَّوْا الْكُوكَبَ الَّذِي تَقَدَّمَ النَّيِّرَ الْمِرْزَمَ، مِثْلَ مِرْزَمِ الشَّعْرِيَيْنِ" (الصُّوفِي، 1981، 269)، فَفِي قَوْلِهِ هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى تَعْلِيلِ التَّسْمِيَةِ؛ فَيُمْكِنُ إِعَادَةَ صِيَاغَةِ النَّصِّ لِفَهْمِ التَّعْلِيلِ، فَنَقُولُ: مِنْ عَادَاتِهِمْ أَنْ يُسَمَّوْا الْكُوكَبَ الَّذِي يَتَّبِعُهُ النَّيِّرَ الْمِرْزَمَ، مِثْلَ مِرْزَمِ الشَّعْرِيَيْنِ، فَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ الْمِرْزَمَ هُوَ الْكُوكَبُ الَّذِي تَتَّبِعُهُ الْكُوكَبُ النَّيِّرَةَ، وَقَالَ أَيْضًا أَبُو الْحُسَيْنِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ الرَّازِي الْمَشْهُورُ بِالصُّوفِيِّ (الصُّوفِي، 1981، 27) [الرجز]:

أَزْهَرُ لَمَاعٌ	بَهِيْرُ النَّوْرِ	يُعْرَفُ بِالشَّعْرَى	وَبِالْعُبُورِ
يَتَّبِعُ نَجْمًا	هُوَ كَفَّ الْكَلْبِ	يُعْرَفُ بِالْمِرْزَمِ	عِنْدَ الْعَرَبِ
وَيَتَّبِعُ الشَّعْرَى	نُجُومٌ مُشْرِقَةٌ	زَوَاهِرٌ حَبْرْنَا	عَنْهُ الثَّقَةُ

فَنَظْمُهُ يُشِيرُ عَلَى أَنَّ الْمِرْزَمَ يَتَّبِعُ كُوكَبًا أُخْرَى، وَهُوَ الْقِيَّاسُ فِي اسْتِدْلَالِنَا.

5. (م ك ا)

أَتَى ابْنُ فَارِسٍ لِهَذِهِ الْمَادَّةِ بِأَصْلِ وَاحِدٍ، وَفَرَعَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: "الْمِيمُ وَالْكَافُ وَالْحَرْفُ الْمُعْتَلُّ أَصْلٌ صَحِيحٌ يُدَلُّ عَلَى مَعَانٍ ثَلَاثَةٍ: أَحَدُهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَصْوَاتِ، وَالْآخَرُ خُشُونَةٌ فِي الشَّيْءِ، وَالْآخَرُ ضَرْبٌ مِنَ الْغَسْلِ" (ابن فارس، 1979، 5/ 344)، وَمَا يَعْنِينَا مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي هُوَ الْمَعْنَى الْأُولَى، فَأَتَى لَهُ بِثَمَانِيَةِ اشْتِقَاقَاتٍ، وَهِيَ: (مَكَا، وَيَمَكُو، وَمَكَاءُ، وَالْمُكَاءُ، وَمَكَّتْ، وَتَمَكُو، وَالْمَكَا، وَالْمَكُو) وَقَدْ عَلَّلَ وَبَيَّنَّ وَجْهَ الْقِيَّاسِ فِي ثَلَاثَةِ اشْتِقَاقَاتٍ، وَهِيَ: (مَكَا،

يَمَكُّو، مَكَاء) حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّ قَوْلَهُمْ: مَكَا يَمَكُّو، يَدُلُّ عَلَى فِعْلِ التَّصْفِيرِ؛ أَي: صَفَّرَ فِي يَدِهِ وَقَدْ جَمَعَهَا، وَجَمَعَ الْمَكَا مَكَاء (ابن فارس، 1979، 5/ 344).

وَقَدْ تَرَكَ حَمْسَةَ اشْتِقَاقَاتٍ دُونَ تَعْلِيلٍ، وَهِيَ: (الْمَكَاءُ، وَمَكَّتْ، وَتَمَكُّو، وَالْمَكَا، وَالْمَكُو) إِذْ قَالَ فِي بَيَانِ مَعَانِيهَا بِأَنَّ الْمَكَاءَ طَائِرٌ، سُمِّيَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَمَكُّو، وَيَقُولُونَ: مَكَّتِ اسْتُهُ تَمَكُّو، وَذَلِكَ إِذَا حَبَقَ، وَيُسَمَّوْنَ مَجْتِمِعَ الْأَرْزَبِ الْمَكَا وَالْمَكُو (ابن فارس، 1979، 5/ 344).

وَكُلُّ هَذِهِ الْأَشْتِقَاقَاتِ مِنَ الْبَابِ، وَلَهَا رَابِطٌ بِهِ، فَ(الْمَكَاءُ) طَائِرٌ أَبْيَضٌ، لَا يُوجَدُ إِلَّا فِي الرَّيْفِ، وَجَمَعُهُ مَكَايِي (الأزهري، 2001، 10/ 222؛ الفراهيدي، 2003، 4/ 161)، وَهُوَ حَسَنُ الصَّوْتِ وَالصَّفِيرِ (كرام النمل، 1989، 581)، وَيَحْتَلِطُ لَدَى بَعْضِ الْعَامَّةِ فَيَطُنُونَ أَنَّ اشْتِقَاقَهُ مِنْ بَابِ الْمُضَاعَفِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ مِنْ الْمُعْتَلِّ بِالْوَاوِ (الأزهري، 2001، 9/ 345)؛ أَي: إِنَّ اشْتِقَاقَهُ "مِنَ الْمَكُو، وَهُوَ الصَّفِيرُ" (ابن دريد، 1987، 2/ 984)؛ فَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَصْفِرُ (ابن قتيبة، أدب الكاتب، د.ت، 193).

وَأَمَّا الْأَشْتِقَاقَانِ (مَكَّتْ، تَمَكُّو) فَهُمَا بِمَعْنَى، فَيَقَالُ: مَكَّتِ اسْتُهُ، تَمَكُّو، مَكَاء: إِذَا نَفَحَتْ وَصَوَّتَتْ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا وَهِيَ مَكشُوفَةٌ مَفْتُوحَةٌ (ابن قتيبة، 1997، 244)، وَخَصَّ بَعْضُهُمُ اللَّفْظَ بِأَسْتِ الدَّابَّةِ، كَمَا أَنَّهُمْ قَدْ سَمَّوْا الْأُسْتِ بِالْمَكْوَةِ؛ لَصَفِيرِهَا (ابن سيده، 2000، 7/ 156)، وَبِنَاءٍ عَلَيْهِ فَإِنَّ الْأَشْتِقَاقَيْنِ مِنَ الْبَابِ؛ لِأَنَّ الرِّابِطَ بَيْنَهُمَا صَوْتُ الصَّفِيرِ.

وَالْإِشْتِقَاقَانِ (الْمَكَا، الْمَكُو) فَهُمَا لُغَتَانِ يَدُلَّانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، جُحْرُ الثَّعْلَبِ وَالْأَرْزَبِ وَنَحْوِهِ (الشيباني، 1974، 3/ 233؛ الفراهيدي، 2003، 4/ 161)، غَيْرَ أَنَّ هُنَاكَ مَنْ قَالَ إِنَّ الْمَكَا وَالْمَكُو مَخْصُوصَانِ بِجُحْرِ الصَّبِّ وَالْحَيَّةِ (سيبويه، 1988، 4/ 119)، وَكِلَا اللَّفْظَيْنِ مَحْمُولٌ عَلَى قَوْلِهِمْ: مَكَّتِ اسْتُهُ، أَوْ عَلَى الْمَكَاءِ؛ أَي: شَكْلُ الْقَمِّ فِي أَثْنَاءِ التَّصْفِيرِ، إِذْ إِنَّهُمْ خَصَّوْا جُحْرَ الصَّبِّ وَالْحَيَّةِ، بِهَذَا الْأَسْمِ تَشْبِيهًا لَهُ بِالْأُسْتِ أَوْ بِالْقَمِّ فِي شَكْلِهِ وَصَوْتِهِ فِي حَالَةِ الصَّفِيرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُمَا فِي شَكْلِهِ الدَّائِرِي الصَّيْقِ، فَإِذَا مَرَّتْ بِهِ الرِّيحُ فَإِنَّهُ يَصْفِرُ؛ أَي: يُصْدِرُ صَوْتًا يُشَبِّهُ صَوْتَ الصَّفِيرِ، خِلَافًا لِجُحْرِ الْأَرْزَبِ وَالثَّعْلَبِ، فَإِنَّهُمَا يَمْتَازَانِ بِسَعَةِ الْهُوَّةِ، وَعَدَمِ انْتِظَامِ شَكْلِهَا، فَلَا تُصْدِرُ صَفِيرًا فِي أَثْنَاءِ هُبُوبِ الرِّيحِ.

6. (ه س)

حَدَّ ابْنُ فَارِسٍ هَذِهِ الْمَادَّةَ بِأَصْلِ وَاحِدٍ؛ إِذْ قَالَ: "الْهَاءُ وَالسِّينُ: أَصِيلٌ يَدُلُّ عَلَى أَصْوَاتٍ وَاخْتِلَاطٍ" (ابن فارس، 1979، 6/ 9)، ثُمَّ أَتَى لَهُ بِثَلَاثَةِ اشْتِقَاقَاتٍ، هِيَ: (الْهَسِيسُ، وَهَسَاهِسُ، وَهَسْهَاسُ) وَقَدْ أوردَ هَذِهِ الْأَشْتِقَاقَاتِ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيلٍ، وَانْتَفَى بِبَيَانِ أَنَّ الْأَشْتِقَاقَ الْأَخِيرَ مِنْ بَابِ الْإِبْدَالِ بَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ مَعَانِي الْأَشْتِقَاقَاتِ، إِذْ قَالَ إِنَّ هَذَا الْأَصْلَ "يَدُلُّ عَلَى أَصْوَاتٍ وَاخْتِلَاطٍ، كَالْهَسِيسِ، وَهَسَاهِسُ الْجَرِّ مِثْلُ هَتَاهِهِمْ، وَقَوْلُهُمْ: رَاعِ هَسْهَاسُ، مِنْ بَابِ الْإِبْدَالِ، مِثْلُ قَسْقَاسُ، إِذَا رَعَى الْعَنَمَ اللَّيْلُ كُلُّهُ" (ابن فارس، 1979، 6/ 9).

وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ لِهَذِهِ الْأَشْتِقَاقَاتِ رَابِطًا يُدْرِكُ مِنْهُ تَعْلِيلَ قِيَاسِهَا بِأَصْلِهَا، وَالرَّابِطُ فِيهَا صَرِيحٌ، لَا غُمُوضَ فِيهِ؛ وَلَعَلَّ هَذَا الَّذِي دَفَعَ ابْنَ فَارِسٍ إِلَى عَدَمِ ذِكْرِهِ، فَالْأَشْتِقَاقُ الْأَوَّلُ (الْهَيْسِي) يُدَلُّ عَلَى الْكَلَامِ الْحَفِيِّ الَّذِي لَا يُفْهَمُ (ابن سيده، 1996، 1/ 223؛ الفراهيدي، 2003، 4/ 310)، وَبِهَذَا يَكُونُ مِنَ الْبَابِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ صَرَبٌ مِنَ الصَّوْتِ.

وَأَمَّا الْأَشْتِقَاقُ الثَّانِي (هَسَاهِسُ) فَهُوَ يُدَلُّ عَلَى الصَّوْتِ، "يُقَالُ: سَمِعْتُ هَسَاهِسَ الْجَنِّ، إِذَا سَمِعْتُ عَزِيفَهُمْ بِاللَّيْلِ فِي الْقَفْرِ" (الأزهري، 2001، 1/ 205)، وَكَذَلِكَ هُوَ مِنَ الْبَابِ؛ لِأَنَّ الْعَزِيفَةَ صَرَبٌ مِنَ الصَّوْتِ.

وَأَمَّا الْأَشْتِقَاقُ الْأَخِيرُ (هَسَهَاسُ) فَقَدْ أَخْرَجَهُ ابْنُ فَارِسٍ مِنَ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ الْهَاءَ فِيهِ مُبَدَلَةً عَنِ قَافٍ، وَالْأَصْلُ فِيهِ (فَسَقَاسُ)، وَأَيًّا يَكُنِ الْأَصْلُ، فَإِنَّ هَذَا اللفظُ يُقَالُ فِي الرَّاعِي إِذَا رَعَى الْغَنَمَ نَيْلَهُ كُلَّهُ (الجوهري، 1987، 3/ 991)، فَإِنَّ كَانَتْ الْهَاءُ فِيهِ مُبَدَلَةً عَنِ قَافٍ، فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ فَلَا تَعْلِيلَ فِيهِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ، فَلَرُبَّمَا قِيلَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَنَمَ يُصَاحُ عَلَيْهَا فِي الرَّعْيِ وَتُرْجَرُ بِصَوْتِي الْهَاءِ وَالسِّينِ (هَسُ) (ابن يعيش، 2001، 3/ 100).

نتائج البحث

بناءً على ما سبق من عرضٍ نظريٍّ وتطبيقيٍّ، تَخَلَّصُ هَذِهِ الدِّرَاسَةُ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ النَتَائِجِ وَالْإِسْتِنَاجَاتِ ذَاتِ الصِّلَةِ بِمَنْهَجِ ابْنِ فَارِسٍ فِي تَأْصِيلِ أَلْفَافِ حَاسَةِ السَّمْعِ.

1. أورد ابن فارس (88) أصلاً لحاسة السمع في معجمه، وتناولنا من هذه الأصول ستة أصول، فَعَلَّلْنَا مَعَانِي الْأَشْتِقَاقَاتِ الَّتِي تَرَكَهَا ابْنُ فَارِسٍ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيلٍ فِي تِلْكَ الْأَصُولِ.
2. كان ابن فارس يشابه في قياسه قياس الأصوليين والنحويين، من حيث اعتماده على الأركان (المقيس، والمقيس عليه، والعلّة الجامعة) وإن لم يصرح بذلك.
3. كَانَ يُقُولُ عَنِ كَلِمَةٍ إِنَّهَا شَادَّةٌ عَنِ الْأَصْلِ، وَيُرْجِحُ لَهَا أَصْلًا، وَعِنْدَ الْعَوْدَةِ إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي رَجَحَهُ نَرَى كَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ عَدَّهَا شَادَّةً، عَلَى نَحْوِ مَا فَعَلَ مَعَ الْكَلِمَةِ (الْمَجَلَّةُ)، فَقَدْ جَعَلَهَا شَادَّةً عَنِ الْأَصْلَيْنِ (جل) وَ (مجل).

4. كَانَ يَأْتِي بِكَلِمَاتٍ شَادَّةٍ، يُدْرِجُهَا تَحْتَ الْأَصْلِ مِنْ غَيْرِ تَعْلِيلٍ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَعُدُّهَا شَادَّةً، وَقَدْ رَدَدْنَا تِلْكَ الْكَلِمَاتِ إِلَى أَصْلِهَا وَعَلَّلْنَاهَا عَلَى الْقِيَاسِ، عَلَى نَحْوِ مَا فَعَلْنَا مَعَ الْكَلِمَاتِ الَّتِي عَدَّهَا شَادَّةً عَنِ الْأَصْلِ (الْمَجَلَّةُ) وَ (المرزمان).

5. ذَهَبْنَا إِلَى غَيْرِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ فَارِسٍ فِي مَادَةِ (خ ن)؛ إِذْ قَالَ: إِنَّ حَنَّ تَدَلَّ عَلَى الصَّوْتِ الضَّعِيفِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ هُوَ الْبُكَاءُ، وَنَرَى أَنَّ الْأَصْلَ يُدَلُّ عَلَى الْأَنْفِ، فَالْحَنَّ وَالْمِخَنَّةُ: الْأَنْفُ، فَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ وَإِلَيْهِ نَرَدُ الْأَشْتِقَاقَاتِ وَفُرُوعَهَا، ذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلِيَّةَ فِي الْأَشْتِقَاقِ بَيْنَ الْمُرْتَبِي وَالْمَسْمُوعِ تَكُونُ لِلْمُرْتَبِي، إِذْ نَصَّ ابْنُ فَارِسٍ أَسَاسًا عَلَى أَنَّ حِكَايَةَ الْأَصْوَاتِ لَا تُقَاسُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا.

المصادر والمراجع

1. ابن الحداد، سعيد بن محمد المعافري (1975). *الأفعال*. القاهرة: مؤسسة دار الشعب.
2. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (2002). *إصلاح المنطق*. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
3. ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن (1992). *طبقات الفقهاء الشافعية*. ط1. بيروت: دار البشائر الإسلامية
4. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (1987). *جمهرة اللغة*. ط1. بيروت: دار العلم للملايين.
5. (1991). *الاشتقاق*. ط1. بيروت: دار الجيل.
6. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1996). *المخصص*. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
7. (2000). *المحكم والمحيط الأعظم*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
8. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (1979). *مقاييس اللغة*. ط1. بيروت: دار الفكر.
9. ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (1997). *الجرانيم*. دمشق: منشورات وزارة الثقافة.
10. (1988). *الأنواء في مواسم العرب*. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
11. (2008). *أدب الكاتب*. د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة.
12. ابن قرقول، إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني (2012). *مطالع الأنوار على صحاح الآثار*. ط1. قطر: دار الفلاح للبحث العلمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
13. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي (2001). *شرح المفصل*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
14. الأزهري، محمد بن أحمد الهروي (2001). *تهذيب اللغة*. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
15. الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (1997). *المفردات في غريب القرآن*. الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز. مركز الدراسات والبحوث.
16. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (2018). *لمع الأدلة في أصول النحو*. ط1. القاهرة: دار السلام.
17. الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار أبو بكر (1992). *الزاهر في معاني كلمات الناس*. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

18. الأنصاري، أبو زيد (1981). *النوادر في اللغة*. ط1. القاهرة: دار الشروق.
19. البدوي، عبد الرحمن، (1980). *منطق أرسطو*. ط1. بيروت: دار القلم.
20. البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (1997). *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
21. الجرجاني، علي بن محمد الشريف، (1985). *التعريفات*. ط1. بيروت: مكتبة لبنان.
22. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الشافعي الأشعري، (2015). *الورقات في أصول الفقه*. ط1. الدار البيضاء: مكتبة الهداية.
23. سيويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988). *الكتاب*. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.
24. الشيباني، أبو عمرو إسحاق بن مزار (1974). *الجيم*. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
25. الصوفي، أبو الحسين عبد الرحمن بن عمر الرازي (1981). *صور الكواكب الثمانية والأربعين وتلبيه أرجوزة ابن الصوفي*. ط1. بيروت: دار الآفاق الجديدة.
26. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (2001). *جامع البيان عن تأويل آي القرآن*. ط1. القاهرة: دار هجر.
27. الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين (2003). *ديوان الأدب*. القاهرة: مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر.
28. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري (2003). *العين*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
29. القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (ت356هـ) (1926). *الأمالى*. ط2. مصر: دار الكتب المصرية.
30. القونوي، عصام الدين إسماعيل بن محمد (2001). *حاشية القونوي*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764هـ) (1987). تصحيح التصحيف وتحريف التحريف. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.
31. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1997). *الكامل في اللغة والأدب*. ط3. القاهرة: دار الفكر العربي.
32. المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين (1979). *المُعرب في ترتيب المعرب*. ط1. حلب: مكتبة أسامة بن زيد.
33. الملح، حسن خميس سعيد (2000). *نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين*. ط1. عمان: دار الشروق.

References

1. Al-Azhari, Muhammad ibn Ahmad al-Harawi (2001). *Tahdhib al-Lughah*. 1st ed. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
2. Al-Asfahani, Abu al-Qasim al-Husayn ibn Muhammad (1997). *Al-Mufradat fi Gharib al-Qur'an*. Riyadh: Maktabat Nizar Mustafa al-Baz, Center for Studies and Research.
3. Al-Anbari, Abu al-Barakat Abd al-Rahman ibn Muhammad (2018). *Luma' al-Adillah fi Usul al-Nahw*. 1st ed. Cairo: Dar al-Salam.
4. Al-Anbari, Muhammad ibn al-Qasim ibn Muhammad ibn Bashar Abu Bakr (1992). *Al-Zahir fi Ma'ani Kalimat al-Nas*. 1st ed. Beirut: Mu'assasat al-Risalah.
5. Al-Ansari, Abu Zayd (1981). *Al-Nawadir fi al-Lughah*. 1st ed. Cairo: Dar al-Shuruq.
6. Ibn al-Haddad, Sa'id ibn Muhammad al-Ma'afari (1975). *Al-Af'al*. Cairo: Mu'assasat Dar al-Sha'b.
7. Ibn Duraid, Abu Bakr Muhammad ibn al-Hasan al-Azdi (1987). *Jamharat al-Lughah*. 1st ed. Beirut: Dar al-'Ilm lil-Malayin.
8. (1991). *Al-Ishtiqaq*. 1st ed. Beirut: Dar al-Jil.
9. Ibn al-Sikkit, Abu Yusuf Ya'qub ibn Ishaq (2002). *Islah al-Mantiq*. 1st ed. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
10. Ibn Sidah, Abu al-Hasan Ali ibn Isma'il (1996). *Al-Mukhasas*. 1st ed. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.
11. (2000). *Al-Muhkam wa al-Muhit al-A'zam*. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
12. Ibn al-Salah, Abu Amr Uthman ibn Abd al-Rahman (1992). *Tabaqat al-Fuqaha' al-Shafi'iyyah*. 1st ed. Beirut: Dar al-Bashair al-Islamiyyah.
13. Ibn Faris, Ahmad ibn Faris ibn Zakariyya al-Qazwini (1979). *Maqayis al-Lughah*. 1st ed. Beirut: Dar al-Fikr.
14. Ibn Qutaybah, Abu Muhammad Abd Allah ibn Muslim al-Dinawari. *Adab al-Katib*. n.ed. Beirut: Mu'assasat al-Risalah.
15. (1988). *Al-Anwa' fi Mawasim al-'Arab*. Baghdad: Dar al-Shu'un al-Thaqafiyyah al-'Ammah.
16. (1997). *Al-Jarathim*. Damascus: Ministry of Culture Publications.
17. Ibn Qarqoul, Ibrahim ibn Yusuf ibn Adham al-Wahrani (2012). *Matali' al-Anwar* 'ala Sihah al-Athar. 1st ed. Qatar: Dar al-Falah for Scientific Research, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs.
18. Ibn Ya'ish, Abu al-Baqa' Ya'ish ibn Ali (2001). *Sharh al-Mufassal*. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
19. Al-Badawi, Abd al-Rahman (1980). *Mantiq Aristu* (Aristotle's Logic). 1st ed. Beirut: Dar al-Qalam.
20. Al-Baydawi, Nasir al-Din Abu Sa'id Abd Allah ibn Umar ibn Muhammad al-Shirazi (1997). *Anwar al-Tanzil wa Asrar al-Ta'wil*. 1st ed. Beirut: Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi.

21. Al-Jurjani, Ali ibn Muhammad al-Sharif (1985). *Al-Ta'rifat*. 1st ed. Beirut: Maktabat Lubnan.
22. Al-Juwayni, Abd al-Malik ibn Abd Allah ibn Yusuf ibn Muhammad al-Shafi'i al-Ash'ari (2015). *Al-Waraqat fi Usul al-Fiqh*. 1st ed. Casablanca: Maktabat al-Hidayah.
23. Sibawayh, Abu Bishr Amr ibn Uthman ibn Qanbar (1988). *Al-Kitab*. 3rd ed. Cairo: Maktabat al-Khanji.
24. Al-Shaybani, Abu Amr Ishaq ibn Mirar (1974). *Al-Jim*. Cairo: General Authority for Government Printing Offices.
25. Al-Sufi, Abu al-Husayn Abd al-Rahman ibn Umar al-Razi (1981). *Suwar al-Kawakib al-Thamaniya wa al-Arba'in, followed by Urjuzat Ibn al-Sufi*. 1st ed. Beirut: Dar al-Afaq al-Jadidah.
26. Al-Tabari, Abu Ja'far Muhammad ibn Jarir (2001). *Jami' al-Bayan 'an Ta'wil Ay al-Qur'an*. 1st ed. Cairo: Dar Hijr.
27. Al-Farabi, Abu Ibrahim Ishaq ibn Ibrahim ibn al-Husayn (2003). *Diwan al-Adab*. Cairo: Mu'assasat Dar al-Sha'b for Journalism and Publishing.
28. Al-Farahidi, Abu Abd al-Rahman al-Khalil ibn Ahmad ibn Amr ibn Tamim al-Basri (2003). *Al-'Ayn*. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
29. Al-Qali, Abu Ali Isma'il ibn al-Qasim (d. 356 AH) (1926). *Al-Amali*. 2nd ed. Egypt: Dar al-Kutub al-Misriyya.
30. Al-Qunawi, Issam al-Din Isma'il ibn Muhammad (2001). *Hashiyat al-Qunawi*. 1st ed. Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
31. Al-Safadi, Salah al-Din Khalil ibn Aybak (d. 764 AH) (1987). *Tashih al-Tashif wa Tahrir al-Tahrif*. 1st ed. Cairo: Maktabat al-Khanji.
32. Al-Mubarrad, Abu al-'Abbas Muhammad ibn Yazid (1997). *Al-Kamil fi al-Lughah wa al-Adab*. 3rd ed. Cairo: Dar al-Fikr al-'Arabi.
33. Al-Mutarrizi, Abu al-Fath Nasir al-Din (1979). *Al-Mughrib fi Tartib al-Mu'arrib*. 1st ed. Aleppo: Maktabat Usamah ibn Zayd.
34. Al-Mallakh, Hasan Khamis Sa'id (2000). *Nazariyyat al-Ta'lil fi al-Nahw al-'Arabi bayna al-Qudama' wa al-Muhdithin*. 1st ed. Amman: Dar al-Shuruq.